

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«ستاندرد آند بورز» ترفع تصنيف «الخليج» لـ A- على المدى الطويل

من العام 2014. وارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 15% لتبلغ 27,2 مليون دينار مقابل 23,6 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، ويعود الارتفاع بنسبة 9% في صافي إيرادات الفوائد. كما شهدت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك نموا قويا ساهم في تحسن أدائه بشكل عام. ووفقا لتعليقات بازل 3، بلغ معدل كفاية رأس المال 15,2% مقابل المعدل الرقابي البالغ 12,5%.

الذي خلق أرضية صلبة ساعدت البنك على تعزيز قاعدته عملائه للانطلاق نحو مزيد من النمو في المستقبل. وأخيرا، أود أن أقدم بالشكر إلى الرئيس التنفيذي لبنك الخليج وقريق الإدارة المميز على هذا الإنجاز». والجدير بالذكر أن بنك الخليج استنهل العام 2015 بنتائج قوية في الربع الأول، حيث حقق صافي ربح بلغ 9,8 ملايين دينار للربع الأول من العام 2015 أي بزيادة نسبتها 12% عن الفترة نفسها

وكالة (ستاندرد آند بورز) برفع تصنيف البنك تأكيداً على القيادة الحكيمة للبنك وتفاؤلي موفقيه، إضافة إلى جودة النظم والضوابط لدى إدارة المخاطر. فقد واصل البنك خلال السنوات الأخيرة بالسعي للمحافظة على ميزانية عمومية قوية ومواجهة التحديات بشكل عملي وبكل ثقة، وذلك من خلال التركيز على مجالات العمل الأساسية المتمثلة في الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، الأمر

المستويات الحالية على مدى الأشهر الـ 24 المقبلة. وتعليقا على ذلك، صرح رئيس مجلس إدارة بنك الخليج عمر قتيبة الغانم، قائلاً: «نحن في بنك الخليج مقدمون على عهد جديد من النمو والتقدم والابتكار القائم على أسس متينة. وهذه المناسبة، أود أن أتوجه بالشكر إلى عملائنا ومجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر طوال هذه السنوات، والذي جعل تحقيقنا هذا الإنجاز الهام ممكناً». وأضاف الغانم: «يأتي قرار



عمر الغانم

الغانم: التصنيف يأتي تأكيداً على القيادة الحكيمة للبنك وتفاؤلي موفقيه



أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية الرائدة «ستاندرد آند بورز»، عن رفعها مرتبة تصنيف بنك الخليج الائتماني على المدى الطويل من BBB+ إلى A- مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني على المدى القصير للبنك عند A-2. وتعتبر النظرة المستقبلية المستقرة في تقييم «ستاندرد آند بورز» قدرة بنك الخليج على المحافظة على استقرار أعماله ومراكز التمويل والسيولة لديه عند

الفضلي: الحكم سابقة قضائية يطمئن المواطنين المسافرين على متنها حكم يعزز السلامة لطائرات «الكويتية»

ستنتهي الجدول حول سلامة كل طائرات الكويتية للإقلاع وستتمثل الركاب على ذلك وستلزم الحكومة ومجلس الإدارة بإيقاف الطائرات التي يثبت عدم سلامتها حفاظاً على أرواح الركاب.

ثلاثة من خبائرها المختصين من الجانبين المحاسبي والهندسي للاطلاع على سلامة الطائرات. وقال الفضلي إن حكم المحكمة بمخاطبة إدارة الخبراء للتأكد من سلامة طائرات الكويتية للإقلاع يعد سابقة قضائية

القائمة من عضو مكتب أركان للاستشارات القانونية د. فايز الفضلي ود. جاسم بطي العنزي للتأكد من سلامة الطائرات. وقررت المحكمة الإدارية في حكمها نذب إدارة الخبراء بوزارة العدل لتعهد بدورها للجنة

مؤمن المصري وافقت الدائرة الإدارية في المحكمة الكلية في حكم أولي على ضرورة فحص طائرات شركة الخطوط الجوية الكويتية قبل اقلاعها. وقبلت الدائرة الدعوى

«النشال»: عجز متوقع بـ 4,5 مليارات دينار للسنة المالية حال استمرار أسعار النفط دون الـ 70 دولارا للبرميل

قراءة عند 413 نقطة بتاريخ 2015/05/28.

ويوضح التقرير انه على الرغم من ارتفاع معدل أسعار النفط إلا أن استمرار التطورات السلبية للأحداث الجيوسياسية، وتوفر فرص أفضل في الأسواق المالية المجاورة شاملة لمكاسب في أسعار صرف عملاتها مقابل الدينار، أدت إلى انحسار الثقة لدى المتداولين وانعكاسها على تدني سيولة السوق. والنتيجة كانت تراجع أداء المؤشرات الرئيسية خلال شهر مايو الماضي، حيث انخفض المؤشر السعري للبورصة إلى نحو 6292 نقطة، بالمقارنة مع 6377 نقطة في نهاية أبريل 2015 منخفضاً بنسبة 1,3%. وبين تقرير «النشال»، ان إجمالي قيمة الأسهم المتداولة قد بلغت نحو 329,4 مليون دينار، مسجلة انخفاضا قدره 84,9 مليون دينار أي بنسبة 20,5%، وبالمقارنة مع سيولة مايو 2014 نجد انها انخفضت بنحو 25%.

تحقق الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2015/2016 عجزاً تتراوح قيمته ما بين 3,5 و4,5 مليارات دينار. ولكن هذا العجز يعتمد أساساً على معدل أسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية أو الـ 10 شهور المقبلة. كما أشار التقرير إلى انخفاض أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال مايو الماضي بالمقارنة مع أداء أبريل 2015، إذ انخفضت كل من مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام. وبقراءة مؤشّر «النشال» نهاية يوم الأحد الموافق 2015/05/31 نجد انه أقل عند 416 نقطة، بانخفاض 17 نقطة أي ما يعادل 3,9%، وبمقارنة هذا الأقفال مع مستواه في نهاية مايو 2014 نجد انه انخفض بنحو 16,2%، ولفست التقرير إلى ان أعلى قراءة للمؤشر في مايو 2015 بلغت نحو 434 نقطة بتاريخ 2015/05/03، فيما بلغت أدنى

البرميل في مايو 2015 فقد نحو 25,5% من معدل السعر للسنة المالية الفائتة، وأيضاً فقد نحو 41,7% بالمقارنة مع معدل السعر في مايو 2014. وأوضح تقرير «النشال» انه من المفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في مايو الماضي بما قيمته نحو 1,2 مليار دينار، ويفرض استمرار هذه المعدلات السعرية للبرميل الكويتي، وهو افتراض، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية الحالية نحو 13,8 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3,2 مليارات دينار عن المقدرة في الموازنة الحالية. وكشف التقرير انه بالإضافة لـ 1,5 مليار دينار إيرادات غير نفطية، وهي تجاوزت 2 مليار دينار فعلياً بالسنوات الفائتة، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 15,3 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم مع اعتمادات المصروفات البالغة نحو 19,1 مليار دينار فمن المحتمل أن

قال تقرير صادر عن شركة «النشال» ان معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر مايو الماضي قد بلغ نحو 60,6 دولارا للبرميل، محققاً ارتفاعاً قيمته 4,9 دولارات للبرميل، بنسبة 8,8%، وذلك بالمقارنة مع معدل شهر أبريل البالغ نحو 55,7 دولارا للبرميل. ولفت التقرير إلى ان هذا السعر يزيد بنحو 15,6 دولارا للبرميل، أي بنسبة 34,7%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولارا للبرميل، إلا أنه أدنى بنحو 14,4 دولاراً من السعر الافتراضي للبرميل في السنة المالية الفائتة 2014/2015 والبالغ 75 دولاراً، حيث ان معدل سعر البرميل في مايو 2014 بلغ نحو 104 دولارات للبرميل، وكانت السنة المالية الفائتة، التي انتهت بنهاية مارس الماضي قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 81,3 دولاراً، وبناء على ذلك فإن معدل سعر

تصدر 800 ألف شيك سنوياً ما بين شيكات أرباح وشيكات التداول «المقاصة» تنتهي من الإجراءات الفنية المطلوبة لمواءمة معايير «المركزي»

تصدرها المقاصة والبالغة حوالي 800 ألف شيك سنوياً ما بين شيكات أرباح وشيكات التداول. واختتم العيسى تصريحه مبيناً أنه من ضمن المعايير التي استوفتها المقاصة هي خاصية مايكر (MICR) والتي من شأنها ضمان إعطاء أكبر قدر من الأمان للشيكات الصادرة من المقاصة كما أنها تتيح للبنوك قراءة الشيكات بصورة الكترونية.

دون تاخير. وأضاف العيسى ان الشركة الكويتية للمقاصة أدخلت الشيكات الجديدة حين التنفيذ اعتباراً من تاريخ 2015/05/28 مؤكداً ان المقاصة قامت باختيار الشركة العاملة في هذا المجال بعناية فائقة حتى تتمكن من إنجاز المشروع قبل نهاية الفترة الزمنية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 2015/06/14 مؤكداً ان العدد الكبير للشيكات التي



عثمان العيسى

أعلن الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة عثمان إبراهيم العيسى عن انتهاء المقاصة من الإجراءات الفنية المطلوبة للمواءمة مع المعايير المعتمدة من بنك الكويت المركزي وذلك حول طباعة الشيكات، مؤكداً ان الموائمة مع المعايير المعتمدة أتت من ضمن مشروع نظام المقاصة الالكتروني للشيكات والذي يتيح تقاص الشيكات

تقرير لـ «إسكان جلوبل»: العقلية الكويتية تقبلت شقق التمليك بعد أن طال انتظار «بيت العمر»

عناء دفع الإجراءات الشهرية المرتفعة، وذلك لحين إيجاد حل لشراء بيت العمر أو انتظار البيت الحكومي الذي أصبح يأتي بعد عمر طويل. ولفت التقرير إلى أن شقق التمليك تمتاز بوجودها في مناطق داخلية قريبة من العاصمة، حيث تتوزع معظم هذه المشاريع في مناطق حولي والسالمية والشعب والفروانية، وصولاً إلى مناطق المنقف والمهولة وغيرها من المناطق الداخلية، بمعنى أنها قريبة من العاصمة ومن معظم المناطق الداخلية القريبة والمرافق والخدمات والوزارات، وبأسعار ومساحات متفاوتة تناسب مختلف الشرائح والاحتياجات والرفاهيات. كذلك تمتاز شقق التمليك بأنها سلعة قابلة للبيع والتأجير أو حتى إعادة البيع بعد انتفاء الغرض منها، ومن ثم فهي عبارة عن منتج استثماري يكاد يكون المنتج الأفضل حول العالم، ذلك أن شقق التمليك يمكن الاستفادة منها للسكن أو الاستثمار أو حتى التجارة والمضاربة. وأكد التقرير أن شقق التمليك أصبحت هي المخرج الحقيقي لالتزام الكثير من المواطنين من تبعات الإجراءات الشهرية التي أصبحت أسعارها هي الأخرى تفوق قدرة الكثير من الشباب الكويتي حديث التخرج، خاصة إذا ما عرفنا أن سعر تأجير دور واحد من فيلا في معظم المناطق الداخلية الواقعة بين الدائري الأول وحتى الدائري السادس أصبح يتراوح بين 900 و1000 دينار تقريباً، في حين أصبح سعر تأجير الشقة العادية لا يقل عن متوسط 600 دينار في معظم المناطق الداخلية. وفي السياق نفسه، قال تقرير «إسكان جلوبل» ان مدى نجاح فكرة شقق التمليك في أي مكان في العالم مرهون بوجود اتحاد ملاك العقار، حيث أثبتت التجارب العالمية فعالية اتحادات الملاك في حل مشاكل الصيانة والخدمات التي قد يحتاجها أي عقار مع مرور الوقت، مضيفاً أن إقرار قانون لاتحاد ملاك العقار في الكويت من شأنه أن يعزز يلجأون لشراء شقق التمليك كحل مؤقت في الوقت الراهن لتكفيهم



قال تقرير عقاري صادر عن مجموعة إسكان جلوبل لتنظيم المعارض والمؤتمرات إن مفهوم شقق التمليك في الكويت مازال يعتبر جديداً على المجتمع الكويتي، حيث أن العقلية الكويتية ما زالت تؤمن بالسكن في فيلا أو على الأقل في دور من فيلا، ومن ثم فإن مفهوم السكن العمودي أو الشقق مازال غير مستساغ لدى شريحة كبيرة من المواطنين الكويتيين. وأشار التقرير إلى أن مجموعة «إسكان جلوبل» رصدت مؤخرًا ومن خلال دراسة مسحية للسوق العقاري من خلال الشركات العقارية التي تشارك معها بشكل مستمر في معارضها العقارية الدورية، تغيراً ملموساً في التوجه نحو شقق التمليك من قبل شرائح مختلفة من المجتمع الكويتي، لاسيما بعد أن وصلت أسعار البيوت في الكويت إلى أسعار خيالية ومبالغ فيها، وأصبح معه من الصعب على شريحة كبيرة من المواطنين شراء سكن خاص (فيلا) بعد أن أصبح سعر الفيلا في حدود 400 و500 ألف دينار في المتوسط، في حين تبدأ أسعار شقق التمليك من 50 ألف دينار تقريباً. كذلك، كشفت الدراسة المسحية عن ارتفاع عدد شركات التطوير العقاري المحلية العاملة في مجال شقق التمليك من 4 شركات في العام 2008 كانت تطرح مشاريع متواضعة نوعاً ما، إلى نحو 15 شركة مع نهاية العام 2014، تطرح مشاريع متنوعة منها مشاريع تضم شقق الغرفة الواحدة، وغرفتين، وثلاث، وأربع غرف نوم، وصولاً

من الصعب شراء سكن خاص بعد أن أصبح سعر الفيلا في حدود 500 ألف دينار



الشركة الأهلية القابضة
AL-AHLIA HOLDING CO.

شكركم تقديراً

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

تتقدم

الشركة "الأهلية القابضة"

بخالص الشكر ووافر التقدير

للسادة مساهميها الكرام

على حضورهم اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

والشكر موصول إلى

الشركة الكويتية للمقاصة

ووزارة التجارة والصناعة

وسوق الكويت للأوراق المالية

كما يسر الشركة أيضاً أن تتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى

وزارة الداخلية

التي حرصت على تنظيم الحضور

داعين المولى العلي القدير ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصالح

الشركة "الأهلية القابضة"

أداء الصندوق الإستثماري	
مالي قيمة الوحدة كما في 2015/05/31	0.775
العائد العنصره 2015	2.39%
العائد منذ بداية السنة	7.82%

شركة نور للإستثمار المالي
Noor Financial Investment Co.